الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية نابل
بلدية الهوارية

التقرير السنوي بعنوان سنة 2019 فيما يتعلق بالأنشطة ذات العلاقة بمجال النفاذ إلى المعلومة

في إطار تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
يشرفني أن ارفع إلى سيادتكم التقرير السنوي بعنوان سنة 2019 فيما يتعلق بالأنشطة ذات العلاقة بمجال النفاذ إلى المعلومة والتي كانت على النحو التالي :

I - معطيات عامة :

عملا بمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمنشور التفسيري عدد19 لسنة 2018 تم إعداد خطة عمل متعلقة بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة تتضمن أهدافا واضحة أهمها السعي إلى تطبيق فاعل لنظام تلقي مطالب النفاذ والرد عليها، تحسيس مختلف الإطارات الإدارية حول قانون النفاذ وذلك بتوزيع مذكرة عمل في الغرض إلى كافة الأقسام وبذل الجهد لتحيين موقع الواب فيما يتعلق بواجب النشر التلقائي بصفة دورية وفي الآبان .
وفي إطار تدعيم وتكريس الحق في النفاذ ستتم برمجة دورة تكوينية خلال سنة 2020 لفائدة المجتمع المدني خاصة ممثلي الجمعيات لتبسيط طريقة إعداد أو إدراج معطيات مطلب النفاذ ،آجال الرد على المطالب ... ،
مزيد التنسيق بين مختلف المصالح بالإدارة البلدية من حيث احترام الآجال في إفادة المكلف بالنفاذ .
أما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق وفي الأرشيف تم تكليف عون قسم الضبط بالتصرف في الأرشيف الى أن تتوفر الاعتمادات لانتداب عون مختص في الأرشيف.

II - معطيات متعلقة بنشر المعلومة بمبادرة من البلدية :

في هذا السياق من الإجراءات المتبعة للتأكد من تضمن موقع الواب لكل المعطيات الواجب نشرها وتحيينها بصفة دورية تتولى السيدة سامية بالحاج المكلفة بالإعلامية تحيين الموقع وجمع كل المعطيات التي يتوجب نشرها وذلك بصفة دورية .
ومن الإجراءات المتخذة لنشر المعلومات بشكل قابل للاستعمال يتم دوريا نشر كل المعطيات التي يمكن استعمالها من قبل المواطنين من محاضر جلسات ،قرارات ،الوثائق المكونة لمختلف الملفات في إبانها للعموم بلوحة الإعلانات المتواجدة ببهو البلدية إضافة إلى الالتزام بتحيين جميع المعطيات الواجب إدراجها بالخانة الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى موقع الواب.
وفي هذا الإطار نشير إلى بعض الإشكاليات المتعلقة بإتاحة المعلومة بمبادرة من البلدية ومنها تسجيل بعض التأخير في إعداد التقارير السنوية مرده عدم تفرغ المكلف بالنفاذ وتعدد المهام الموكولة إليه نظرا لقلة الموارد البشرية بالإدارة البلدية .

ورغم المجهودات المبذولة في الإجابة على المطالب في الآجال نسجل في بعض الأحيان تسجيل بعض التأخير من قبل بعض المصالح في إفادة المكلف بالنفاذ بموضوع الطلب لذلك تم تشريك مختلف المصالح في دورات التكوين حتى يكونوا على بينة من هذا القانون الاستثناءات ،الآجال ...

III- معطيات متعلقة بدراسة مطالب النفاذ :

تشمل المنهجية المعتمدة من البلدية في دراسة مطالب النفاذ للمعلومة وفي التعامل مع الطعون المتعلقة بها على ما يلي: تلقي المطالب من قبل قسم الضبط مباشرة باعتبار أن القسم الإداري يشمل قسم الضبط والمصلحة الإدارية ثم معالجة المطلب إما الإجابة مباشرة أو إحالتها إلى المصالح المعنية للإفادة حول الموضوع حتى نتمكن من معالجته في الآجال وفي بعض الحالات يتم استشارة اللجنة الاستشارية في الموضوع .

بالنسبة للمعطيات الإحصائية والبيانات الخاصة بمطالب النفاذ الواردة على البلدية فقد تم تجميعها ضمن الكشوفات المصاحبة.

ومن أهم الإشكاليات والصعوبات المتعلقة بدراسة مطالب النفاذ تسجيل بعض التأخير من قبل بعض المصالح في إفادة المكلف بالنفاذ بموضوع الطلب لذلك تم تشريك مختلف المصالح في دورات التكوين حتى يكونوا على بينة من هذا القانون الاستثناءات ،الآجال ...

هذا ما لدينا أفدناكم به ، وتقبلوا سيدي فائق الاحترام والتقدير.

والســـلام .

رئيس بلدية السوارية

فهمي الاسطا